

قال فرع الحسيمة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إنَّ المنطقة، وتحديدًا الحيز الترابي لجماعة بني بوعياش، يعرف "تركيزًا لاعتقالات واسعة ومستمرة، تعقبها محاكمات صورية، أسفرت حتى الآن على إصدار ما يفوق 20 سنة من حرمان عدد كبير من مناضلي حركة 20 فبراير من حرياتهم".

وأصدر ذات التنظيم الحقوقي تقريرًا يقول إنَّ الاعتقالات "حملات تتم بشكل واسع للتضييق على الحريات.. بصرف النظر عما تسوقه السلطات من ذرائع لهذه التعسفات من قبيل قطع الطرق واحتلال المؤسسات العمومية".

ذات الوثيقة المتوصل بها من طرف هسبريس قالت إنَّ الدولة "انتظرت أكثر من سنة في متابعتها للحركات الاحتجاج المتصاعدة، مكثفية برصد التحركات والتدخلات العنيفة لحصد الضحايا قبل عودتها الممنهجة إلى أساليب القمع السياسي..".

الفرع الحسيمي من HDMA اعتبر ذات الممارسات "تنكث بها الدولة التزاماتها الحقوقية قبل أن تتعداها لسلب المكتسبات الطفيفة المتحققة بفضل النضالات".. وزاد: "نشجب كل الحملات القمعية والمحاكمات الصورية والمطارادات البوليسية ومختلف أشكال الدوس على حرية التعبير والتجمع والتظاهر" حسب صياغة المستند.

وعن المعتقلين أورد ذات التنظيم أنَّهم يحتاجون للتمكين من حقهم في التجميع داخل عنابر مشتركة بالسجن المحلي للحسيمة تعزلهم عن معتقلي الحق العام، كما دعا إلى توفير شروط الزيارات المباشرة التي تقوم بها أسرهم والمنظمات الحقوقية المؤازرة لهم، وضمان تمتع المعتقلين بحقوقهم في الاطلاع على الإعلام ومتابعة الدراسة والخضوع للتطبيب مع توفير الحد الأدنى من مستلزمات التغذية والنظافة.

"الحل الجذري لوضعية هؤلاء المعتقلين هو الإسراع في إطلاق سراحهم حتى يتمكنوا من استعادة حريتهم المغتصبة بدون وجه حق ولا قانون.. وسواصل فرع الجمعية دعمه غير المشروط لهؤلاء المعتقلين يدعو كل الهيئات واللجان الحقوقية للمّ شتات المجهودات المبذولة بغية بناء صوت حقوقي مسموع وطنيا دوليا يضغط بشكل فعال للإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين بالبلاد" تزيد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان .

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/08/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfaraq.com